تطوير النظام المحاسبي الموحد في المنشات المالية (المصارف العراقية)

رجاء رشيد عبد الستار خضير سلمان ذياب
كلية مدينة العلم الجامعة – قسم المحاسبة
raja.alsiraj@gmail.com dr.khdier.salman@gmail.com

الخلاصة :

تعد المصارف من الاعمدة المهمة لاقتصاد البلد، فنشاط البنوك يعدّ من الاهمية لما له من الاثر في استمرار الانشطة الاقتصادية بالنظر لما تقدمه من خدمات مصرفية تسهم في تقوية الاستثمارات .

تتحدد المشكلة في تطوير النظام المحاسبي المصرفي وتقديم بعض المقترحات ومعرفة مواطن القوة لتقويتها والضعف لمعالجته من خلال الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن للمحافظة على مكانتها وتعزيز المنافسة الاقتصادية مما ينعكس على الحركة الاقتصادية للبلد.

اعتماد الاجراءات الحديثة للتطور الذي حدث بالاعمال المصرفية بما يتلائم مع حاجة الاسواق ومن ثم تعزيز المنافسة الاقتصادية ومواكبة التطورات في العمل المصرفي بتطوير النظام المحاسبي الموحد في المنشات المالية (المصارف العراقية) باستخدام بعض الحسابات المقترحة .

الكلمات المفتاحية : تطوير , النظام المحاسبي الموحد , المنشات المالية

Developing the unified accounting system in financial institution (Iraqi commercial bank)

Raja rasheed abdul sattar Khdirer salman daib
Madenat alelem university collede - accounting department

Abstract:

Banks are among the essential pillars of the country's economy. Banking activity has a significant contribution to the sustainability of the economic movement and the strengthening of its financial position, given to the services that the banks provide that contribute to the strengthening of investments. The problem of the research lies in the failure to update the unified specialized accounting system for banks to renew and update this applied system and to present some proposals by standing on the modern trends followed by banks.By providing financial and banking services to customers to maintain its position and enhance economic competition, which is reflected in the economic movement of the country. Adopting the new procedures of banking services in line with market trends due to the development that is taking place in the banking business, and consequently enhancing economic competition and keeping pace with developments in the banking work.

keyword: Developin; unified accounting;financial institution

المقدمة:

بالنظر لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، بالاضافة الى مساهمة البنك المركزي العراقي في السيطرة على التضخم والسياسة النقدية كذلك بسبب مفهوم العولمة والانفتاح على بلدان العالم ، ؤ اذ اصبحت قريبة من بعضها وثورة الاتصالات والاهتمام بالبنية الاقتصادية التحتية ، مما فسح المجال امام الأسواق المحلية خاصة والاستثمارات الأجنبية عامة التي ستساهم في ايجاد الحلول في مواجهة العراق لمشاكله الاقتصادية والسيطرة عليها.

هنا ظهر دور الجهاز المصرفي العراقي في الوصول لحل بعض المشاكل الاقتصادية وتكون الرائدة في جذب الاستثمارات تعد المصارف من الركائز المهمة لاقتصاد أي دولة فقوة المصارف والاداء المتميز يعتبر من الاهمية بجلب المستثمر الاجنبي.

من المتعارف عليه ان الانفتاح الاقتصادي لابد ان يؤخذ بنظر الاعتبار التطور بالانظمة المصرفية للنظام المحاسبي المطبق ونوع الخدمات المصرفية المقدمة لذلك فان الخدمات المصرفية من أهم الأنشطة والطلب على هذه الخدمات بعتبر ان هنالك تطور كبير في مستوى تقدم الدول.

تم تقسيم البحث الى :

المبحث الاول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الجانب النظري

المبحث الثالث : دراسة تحليلية

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول منهجية الدراسة :

أولا: مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة بالاتي :

1 – لمرور فترة طويلة على تطبيق النظام المحاسبي بالمصارف لابد من تطويره واجراء التعديلات على بعض المفاهيم التي تم تطبيقها .

2– لعدم تحديث النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف سبب مشكلة عدم امكانية تطبيق المصارف العراقية الخدمات الحديثة .

ثانياً: أهمية الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي جهاز الوساطة المالي والاساسي للانظمة المالية من خلال زيادة الكفاءة والتنافس مع البنوك المحلية بالاضافة الى تخصيص الائتمان وادارة السيولة النقدية ان انفتاح المصارف العراقية على بيئة الأعمال المصرفية مع دول العالم ظهرت الحاجة الى وجود نظام محاسبي متجدد في المصارف العراقية .

ثالثاً: فرضية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة من خلال الفرضية الاتية :

معالجة مواطن الضعف وتقوية مواطن القوة من المعلومات المحاسبية لتقويم النشاط المصرفي في سوق المنافسة من خلال اقتراح بعض الحسابات بما بنسجم مع الاسس والمبادئ المحاسبية المطبقة في المصارف العراقية .

رابعاً: هدف الدراسة :

تهدف الى تقديم الخدمات المصرفية ياعتبارها احد الانشطة الاقتصادية لذلك يتم تحويل الانشطة من مجرد عمليات الايداع والاقراض داخل البلد الى عمليات الاستثمار بالمشاريع التجارية والخدمية والصناعية وتاسيسا على ذلك من الضروري دراسة النظام المحاسبي المطبق بالمصارف العراقية والتطور الاقتصادي للمصارف بصورة عامة .

خامساً: منهج الدراسة :

هذه الدراسة اعتمدت المنهج الوصفي في وصف النظام المحاسبي الموحد في المصارف العراقية كما هي مطيقة ثم يتم تحليلها وتفسيرها واجراء المقابلات مع الموظفين والزبائن للاستفسار عن الخدمات المصرفية .

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً: نظام المعلومات للعمليات المحاسبية المصرفية

ثانياً:الانظمة المصرفية في العراق

ثالثاً: المصارف والنظام المحاسبي الموحد

رابعاً: الخدمة المصرفية وتحديثها

- سمات النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية
- التوريق
- البطاقة الائتمانية
- صندوق الاستثمار
- خدمات التاجير التمويلي
- الصيرفة الالكترونية

اولاً: نظام المعلومات للعمليات المحاسبية المصرفية

إن نظم المعلومات ليس بالامكان الاستغناء عنها وبوجود أجهزة الحاسوب والتقنيات وشبكات الاتصال لذلك فان المنشات المالية ابتعدت عن التطور كونها عاجزة عن التفاعل مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالمحاسبة المصرفية تتحدد كما في بقية العلوم بثلاثة أجزاء المدخلات والمعالجات القيدية والمخرجات وتوفر البيانات المحاسبية المصرفية للاطراف المختلفة كالمستثمرين والمقرضين والعاملين والزبائن مع المصرف نظام للمعلومات المصرفية بحيث لا يمكن الخروج عن الإطار العام للنظام الخاص بالبيانات المحاسبية وهنالك تعاريف لهذه البيانات المحاسبيه المصرفيه بانها المجموعة المتناسقة والمتكاملة من الإجراءات والأساليب المصممة من خلالها تتم المعالجة للاحداث التي يفترض أنها تؤثر على العمليات المصرفية والميزانية العمومية و بطرق تتلائم مع العمليات المصرفية وبالشكل الاقتصادي بما يساهم

في الم حافظه على موجوداتها وفق ما جاء بالقواعد والمعايير المحاسبية واعداد التقارير اللا زمة إلى الإدارة والجهات الخارجية ذات العلاقه وبالوقت المناسب

(1- الحبيطي:2003ص42)

ويرى الباحثان على ان النظام هو بيان الدور الاساسي للبيانات المحاسبية المصرفية في المنشات المالية وما لها من دور مهم في الأنظمة للانشطة الحيوية التي لا يمكن للمنشاة أن تعمل بفاعلية وكفاءة الا من خلالها وذلك يتطلب التكامل في تطبيقات النظم الخاصة بالمعلومات الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية المصرفية .

وعرف النظام بانه من الانظمه الفرعية في المنشاة المالية وله العديد من الانظمة الفرعية التي تعمل مع بعضها وبشكل مترابط ومتناسق ومتبادل للوصول الى هدف المنشاه المالية

يعد نظام المعلومات المحاسبية المصرفية من الأنظمة المفتوحة في القدرة على تحويل المدخلات من البيانات الماليه الى مخرجات لتحقيق اهداف المنشاه المالية

فالنظام المحاسبي للبيانات المحاسبية المصرفية يتكون من مجموعة العناصر التي تعتبر الاساس في البناء الذي تحدث بداخله تحويل لعمليات المصرفيه للبيانات المحاسبيه الى قوائم مالية تستفاد منها الجهات الاخرى من العاملين في المصارف والمقرضين والزبائن والمستثمرين.

يعتبر الدليل المحاسبي للمصارف من الركائز الاساسية والاساس للبناء فهو الخريطة التي من خلالها يتم وضع الخطوط العامة وعلى أساسها يتم التمييز والتحديد والتجميع للبيانات المحاسبية المصرفية المناسبة للمصارف العراقية

2 -القاضي 2010 ص213 ' 219)

كما ويعد الدليل المحاسبي الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها ، كذلك يسهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين المنشات ذات النشاط المتشابه وكذلك يسهل عمل الإحصائيات 3-عبد الله 2004 ص20 .

يرى الباحثان إن المرونة في بناء الهيكل التنظيمي والقابلة للتغيير في إدارة العمل المصرفي لأي تغيير بالزيادة أو النقصان في الخدمات المصرفية لمواجهة المتغيرات بالسوق من الناحية المالية .

ثانيا : الانظمة المصرفية في العراق

نشات الانظمة المصرفية في العراق نتيجة للظروف البيئية المحيطة به والتي طبعته بسمات معينه ليعكس بشكل كبير اهمية وظروف المنشاه المالية واهدافها وفاعليتها وكفاءتها اذ ارتبطت الانظمة المصرفية بالعراق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ا فبما يلي مراحل الانظمة المصرفية العراقية.

اولاً: الفترة من 1892 ولغاية 1935 بداية للمرحلة الاولى بتأسيس المصرف الاول بالعراق المصرف العثماني في مدينة بغداد اما في عام 1918 تاسس المصرف البريطاني

ثانياً: الفترة من 1935 الى 1963 المصرف العراقي المتخصص الزراعي الصناعي عام 1935 وفق القانون رقم51 وظهور الصيرفة المركزية الوطنية العراقيه عام 1947في عام 1956تم تسميته بموجب القانون رقم 72 المصرف المركزي العراقي عام 1963 تاسيس اول مصرف تجاري حكومي هو مصرف الرافدين

ثالثاً: الفترة من 1964 لغاية 1990 تأسيس المؤسسة العامة للمصارف ، وفي 1974أصبح النظام المصرفي التجاري في العراق يتكون من مصرف تجاري واحد مصرف الرافدين وثلاثة مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري وتاسيس مصرف الرشبد التجاري الحكومي عام 1988 وهذا يدل على هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق ولغاية عام 1990

رابعاً : من 1990 لغاية 2003 إذ تمثل هذه المرحلة علامة مهمة من علامات التطور بواقع البناء الصناعة المصرفية في العراق حيث اانتقلت من عصر المصارف الحكومية إلى عصر التعددية المصرفية والسماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وللظروف الاقتصادية في تلك المرحلة فقد اقتصرت الانشاطة المصرفية في قبول الودائع ومنح الائتمان والاستثمار المحلي ولقد حصلت العديد من التغيرات الهيكلية في المصارف الحكومية على وفق

قانون الشركات العامة رقم21 لسنة 1997 وإصدار النظم الداخلية الجديدة و شمولها لبعض الأنشطة المصرفية مثل:

1. الانشطه الصيرفية
2. شركات المساهمة
3. موافقة البنك المركزي على الانشطة غير المصرفية

خامساً : بعدعام 2003 إن المصارف في هذه الفترة شهدت الاجراءات الاتية :

- القوانين الجديدة التي تم اصدارها الى البنك المركزي العراقي
- ضرورة وجود حد ادنى لراس المال للمصارف القديمة والجديدة
- يسمح للمصرف الأجنبي فتح الفروع والمكاتب في داخل العراق ومشاركتها برؤوس أموال المصارف العراقية دون تحديد لنسبة المشاركة
- تخفض النسبة للاحتياطي القانوني الى25 بعد ان كانت 42
- هيكلة أسعار الفائدة
- إقامة المزاد للعملة الأجنبية
- إقامة نظام للمدفوعات عراقي الكتروني
- دراسة لانشاء شركة للتامين على الودائع
- اصدار عملة عراقية جديدة
- ادخال التقنيات الحديثة وتطوير الخدمة المصرفية
- التنسيق بين البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة لتاسيس شركة لانظمة ضمانات القروض (4- الشمري 2009 ص 126113)

ثالثا : المصارف والنظام المحاسبي الموحد

لاعتماد المصارف على نظام محاسبي خاص بها ينسجم مع الاعمال المصرفية التي تقوم بها وضع النظام المحاسبي المصرفي العراقي في عام 1988 من قبل لجنة في وزارة المالية بهدف تبسيط للاجراءات المحاسبية بالمصارف واعداد البيانات الاساسية للوظائف الخاصة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات 5 - البديري 2003 ص 341

سمات النظام المحاسبي الموحد بالمصارف العراقية تتحدد بالاتي :

1- الوضوح بالمصطلحات المحاسبية الاساسية للنظام
2- الشمولية لجميع القطاعات
3 - بساطة ومرونة النظام عند التطبيق
4 - ترقيم حسابات الدليل والتبويب المتسلسل لوضع الحسابات على الحاسب الالكتروني

الاسس والمباديء اهمها :

1- مبدا الاستحقاق الذي يخص نهاية الفتره الماليه مع الاهميه النسبيه للمعاملات الماليه
2- اهمية الحسابات المتقابله واظهارها في قائمة المركز المالي لتطبيق مبدا الالتزام وتامين مقومات الرقابه الداخليه وتقييم الاداء
3- الموجودات الثابته تبويبها فيما يخص طبيعتها واستخداماتها
4- الاعتماد على تبويب الحسابات كما بالدليل المحاسبي كذلك امكانية استخراج القيمه المضافه
5- عدم استخدام الحسابات الاخرى اين ما ظهرت بالدليل الا في حالة توفر التحليل المحدد للمستويات التي تليها
6- التفرقة بين الانشطة الجارية والاستثمارية والاعتيادية

(6-الغبان الغبان 2009 ص 16)

رابعاً : الخدمة المصرفية وتحديثها

ظهرت الحاجة بالموارد المالية نتيجة التوسع في الانتاج وفي هذه المرحلة ظهرت المصارف التجارية كوسيط مالي يربط ما بين اصحاب الفائض المالي واصحاب العجز المالي وان التطورات التي تحققت في اوضاعها الاقتصادية والمالية ادت الى اهتمام المصارف لاستخداماتها المالية لان الموارد يحصل عليها خلال هذه المرحلة بسهولة وبعد ذلك رات المصارف ان ضعف الموارد المالية يعرضها الى العديد من المخاطر الامر الذي يلفت انتباهها وجذبها لمختلف الطرق والاساليب فالمصارف لا تستطيع جذب الموارد بصورة كافية ومستمرة اذا اساء استخدامها كذلك لا تستطيع جذب ثقة الافراد وباعتبار ان الخدمة المصرفية مشتقة من الخدمات التقليدية وتتمثل بالاتي :

اولاً: الودائع المصرفية

ثانياً : القروض المصرفية

لقد تغيرت النظرة للمصارف بالعمل المصرفي من مجرد استلامها الودائع من المواطنين المتعاملين مع المصارف وتقديمها على شكل قروض لمحتاجيها وتقديمها خدمات حديثة وبتوجيهات تتلائم مع الاهداف المصرفية

بالإضافة إلاستعداد للمنافسة المحلية والإقليمية والدولية وإعطائها حقها من الاهتمام لتستطيع المصارف من مواكبة ما تتطلبه المتغيرات الاقتصادية من العولمة ولاانفتاح على الأسواق في مختلف المجالات ودراسة المخاطرالتي تتعرض لها وتقديم الخدمات المصرفية لتظاهي المصارف المنافسة لها وابتكار استحداث خدمات مصرفيه وربطها بالتطور مع سوق المعلومات والاتصالات العلميه وايجاد البيئه التحفيزيه التشجيعيه للمساعده في استكشاف فرص التسويق المتاحه لزيادة الحصة السوقية من الخدمات المصرفية

(7- السيد علي والعيسى 2004)

هنالك بعض الخدمات التي تقوم المصارف بتقديمها الى الزبائن لتطوير الخدمة المصرفية وتشمل ما يلي:

- التوريق

التوريق هو نتيجة لا بداع الهندسة المصرفية المالية لتسهيل عمل الأوراق المالية بترتيب الموجودات كادوات مالية وسهولة تداولها في حالة وجود سيولة وتقديم الائتمان المصرفي للزبائن.

التجأت المصارف الى تحويل القروض المضمونة التي تستحق في تاريخ محدد الى اوراق مالية وبعد ذلك باستطاعة المصرف البيع غير المباشر لتلك الموجودات من خلال الفرز والتصنيف بشكل مجاميع ضمان للأوراق المالية لتطرح بالاسواق المالية لتداولها

و هذا يتطلب من المصرف الموجودات التي تحقق الدخل كالقروض التجارية العقارية لتتمكن من بيع السندات مقابلها تعتبر هذه العملية المالية عملية لجمع الأموال

يعد التوريق اداة من الادوات لمساعدة المصارف في حل مشاكلها وإيجاد الحلول الخاصه بالتمويل باعتبارها سندات يتم اصدارها من قبل المصرف ، فضلاً عن ذلك ان الاوراق المالية من الممكن استثمار اموالها خارج الميزانية تباع بالسوق المحلية.

(8 -عباس علي واخرون2001)

- البطاقة الائتمانية

وهي من اكثر البطاقات انتشارا بسبب التقليل من مخاطر الديون المعدومة للمصارف المصدرة للبطاقة حيث تعتمد على الارصدة الفعلية على شكل حسابات جاريه للزبائن لدى المصارف مقابل السحوبات المتوقعة من خلال خصم قيمة المشتريات من حساب الزبائن لدى المصرف وتحويل المبلغ الى حساب البائع او المنتج فهي أداة للتسديد ولاتمنح الزبائن ائتمان فقط تقديم خدمة له من خلال بطاقة بلاستيكية من المصرف وتحتوي البطاقة بيانات اسم الزبون ورقم حسابه وتعزز في الجهازالموجود في مواقع البيع .

يعتبر الباحثان البطاقه الائتمانية اهم وافضل الخدمات المصرفية التي يحصل عليها الزبون والمصرف

- صندوق الاستثمار: يتمثل بما يلي

1-هي محفظة تحفظ بها المدخرات الصغيرة من الاموال للتقليل من المخاطر

2- وحدة مالية متخصصه بادارة نقود الاستثمار تجمع المستثمرين على شكل محافظات لمجموعة من الاوراق المالية صناديق استثمارية بمثابة وسيلة لتشجيع الادخار .

- خدمات التأجير التمويلي:

ظهرت في الدول المتقدمة بتأجير الاجهزة الصغيرة التي تتضمن تاجير الاجهزة الصغيرة من مكتب تجاري كذلك الناقلات الضخمة فهي عقد بين المؤجر والمستاجر لضمان قيام المستاجر باستخدام المعدات لمدة محدودة من الزمن اضافة الى امكانية الشراء في حالة رغبة المستهلك بذلك باستعمالها لفترة زمنية وليس امتلاكها من الممكن شراء هذه الخدمة من المصادر التمويلية تعويضاً عن الاقراض .

يرى الباحثان و من استخدام هذا النوع من الخدمة بالمصارف العراقيه لتحقيق التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار وتجاوز الصعوبات بتمويل المشاريع الصغيره بجذب الزبائن ونمو حصة المصرف السوقية بتحقيق الارباح .

- الصيرفة الالكترونية

هذا النوع من الخدمة تمكن المصارف من تطبيق نظم الحاسوب في عمليات البيع وشراء الحوالات من خلال الايداع والسحب الالكتروني للأموال ، وتساعد المصرف على تحسين كفاءة العمل المصرفي ، خدمات مقاصة الصكوك بالاضافة الى استخدام مكائن الصرف الالي للقيام بالعمليات المصرفية الالكترونية للسحب النقدي من الحساب

وهنالك خدمة الصيرفة المنزلية والصيرفة المكتبيةوالتي تم من خلال شبكات الانترنيت مما يخفض كلفة الخدمة وإصدار شهادات الايداع الدولية والعمومية بما يعزز موقف المصارف

العراقية للوقوف امام المنافسة الشديدة (9 النجار 2002 : ص 20 26)

المبحث الثالث : دراسة تحليلية للنظام المحاسبي الموحد مع اقتراح بعض التعديلات

ظهور النظام المحاسبي الموحد لتنظيم العمل والاجراءات والمفاهيم المحاسبية استنادا الى الفكر المحاسبي وانتاج تشريعات محاسبية موحدة لذلك ظهرت فكرة النظام المحاسبي الموحد للوصول الى ما يلي :

1- توفير أوسع قاعدة من البيانات والمعلومات.

2- التحديد الدقيق للمفاهيم العمل المحاسبي ولمساعدة في التحليل المالي.

3- تثبيت الأساس في تقييم قائمة المركز المالي والحد من التهرب الضريبي بالاضافة الى المساهمة في دراسة وتقويم المشاريع .

4- ضرورة الدقة بالعلاقة ما بين الدوله والمشاريع.

5 – الاهتمام بتوفير فرص العمل والتدريب عند التعيين وللممارسين في العمل.

ان خصوصية الاعمال التي تمارسها المصارف واختلاف انظمتها عن القطاعات الاخرى والخدمات التي تقدمها وكيفية انجاز المعاملات اليومية ضرورة تطبيق نظام محاسبي خاص للقطاع المصرفي من خلال اللجان من قبل ممثل عن وزارة المالية و رئيس اللجنة واعضاء من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية ومصرف الرافدين . محتويات النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية:-

اولاً: دليل محاسبي بارقام اسماء الحسابات وشرحها

ثانياً: معالجات قيدية بتسجيل ونبويب البيانات المحاسبية

ثالثاً: حسابات نتيجة الاعمال وقائمة المركز المالي والموازنة التخطيطية

اولاً : دليل محاسبي بارقام اسماء الحسابات وشرحها

يحتوي على كافة المسميات المحاسبية الواردة اجماليا في الحسابات التي تظهر في قائمة المركز المالي والحسابات الختامية وبذلك يتم التعبير عن الهيكل العام وحصر كافة الحسابات الخاصة بالمصارف العراقية

يهدف الدليل الى مجموعة من الأهداف بقصد خدمة الإدارات كافة لمختلف مستوياتها حيث تختلف هذه الأهداف حسب حاجتها الى البيانات المحاسبية وتتمثل الاهداف بالاتي

1- السرعة والدقة باعداد الحسابات عند الحاجة

2 – التبويب لغرض تجميع الحسابات وترحيلها

3- امكانية الرقابة الداخلية

4-توحيد البيانات المحاسبية

5- سهولة ايصال البيانات للادارة العليا الخاصة بالحسابات القومية لأغراض المقارنة من خلال استخدام ارقام الدليل المحاسبي تسهيل رقابة وتدقيق الحسابات بالاضافة الى التخطيط والموازنة

فيما يلي ارقام الدليل المحاسبي الموحد

اولاً : حسابات الميزانية كما هي عليه في 31 /12

1- الموجودات 2- المطلوبات

رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب
11	الموجودات الثابتة	21	رأس المال و الاحتياطيات
12	مشروعات تحت التنفيذ	22	التخصيصات
13	حقوق السحب الخاص	23	المخصص للعراق من حقوق السحب
14	حسابات الائتمان النقدي	24	القروض المستلمة
15	الاستثمارات	25	حسابات جارية و ودائع
16	المدينون	26	الدائنون
17	الذهب	27	حسابات عمليات الاصدار
18	النقد	28	الحساب الجاري
19	حسابات متقابلة مدينة	29	حسابات متقابلة دائنة

ثانياً : حسابات النتيجة للفتره من1/1 ولغاية 31 /12

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
3	المصروفات	4	الايرادات
31	رواتب وأجور	43	ايراد النشاط الخدمي
32	المستلزمات السلعية	44	ايرادات العمليات المصرفية
33	المستلزمات الخدمية	45	ايرادات العمليات التامينية
34	مصروفات العمليات المصرفية	46	ايرادات الاستثمار

35مصروفات العمليات التأمينية 48 الايرادات التحويلية

37 الاندثار 49 الايرادات الاخرى

38 مصروفات تحويلية

39 المصروفات الاخرى

المستويات وانواع الحسابات

اول	حساب اجمالي
ثاني	حساب عام
ثالث	حساب مساعد
رابع	حساب فرعي
خامس	حساب جزئي

ثانياً : معالجة قيدية للنظام المحاسبي المصرفي

التسجيل والتبويب للبيانات المحاسبية وبيان نتيجة الاعمال الارباح والخسائر كما في التسجيل بالسجلات وبما ينسجم مع الاسس والمبادئ المحاسبية المطبقة بالانظمة المحاسبي المصرفية واظهار نتيجة اعمال المصارف لخدمة اغراض الادارة كما مبين ادناه .

1- مبدأ الاستحقاق للبيانات المالية وخاصة نهاية السنة المالية والاهمية النسبية للعمليات المحاسبية في الاقسام المصرفية

2- الحسابات المتقابلة وبيان الحقوق والتزامات بالمصارف بالميزانية العمومية لتطبيق هبدا الالتزام وتقييم الاداء

3-التبويب الخاص بحسابات الدليل المحاسبي واظهار طبيعة نشاط القطاع المصرفي واستخراج القيمة المضافة

4- التفرقة بين الانشطة الجارية و الاستثمارية الاعتيادية والاستثنائية .

5- التبويب للموجودات الثابتة واستخدامها بالمصارف

ثالثاً: حسابات نتيجة الاعمال وقائمة المركز المالي والموازنة التخطيطية

1- قائمة نتيجة الاعمال وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) :

قائمة نتيجة الاعمال للفترة نت 1/1 ولغاية 31/ 12 تشمل حساب للارباح وحساب توزيع الارباح للوصول الى مجمل الربح او الخسارة اما قائمة المركز المالي تشمل عناصر الميزانية الموجودات والمطلوبات كما هي عايه في 31/ 12/ ويتم العرض وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتسهيل الفهم والمقارنة للبيانات المالية لمستخدميها وبيان قوة او ضعف المركز المالي المصرفي

2-الموازنة التخطيطية:

تطبق في القطاع المصرفي سواء كانت تجارية ، خدمية ، صناعية او تمويلية وتمثل التخطيط للفترة المالية القادمة وكما يلي :

اولاً : الموازنة التخطيطية للقطاع المصرفي وتتمثل :

- الموازنة التخطيطية لحساب الارباح والخسائر وحساب توزيع الارباح مقابلة المصروفات مع الايرادات المخطط تحقيقها خلال فترة الموازنة لأنشطة المصرف المختلفة للحصول على صافي نتيجة الاعمال فائضا ام عجزا ، ويتم توزيع صافي الفائض حسب قانون توزيع ارباح المصارف والقوانين الخاصة بها وتحتوي حقلا المخطط السنة الحالية اي سنة عمل اعداد الموازنة وحقل المخطط للسنة القادمة

- موازنة تخطيطية الخاصة بايرادات العمليات المصرفية تخطيط لايرادات المصرف المتوقع ان تتحقق من العمليات المصرفية وتتضمن ما يلي :اسم الحساب كما جاء بالدليل المحاسبي الموحد للمصارف العراقية رقم الحساب / الايراد المتحقق في السنة السابقة / الحالية / نسبة التغيرات / ملاحظات

- الموازنة التخطيطية لمصروفات العمليات المصرفية

التقدير لمختلف المصاريف من المتوقع تحقيقها بسبب الاعمال الخاصة بالمصارف تكون حقولها مثل حقول الايرادات المصرفية وتشمل المصروفات المتوقع تحققها في الفترات السلبقة والحالية نسبة التغيرات الملاحظات

- موازنة تخطيطية للوديعة والقروض

تحتوي على تقدير عمليات الودائع والاقتراض التي تحصل في السنة القادمة وتوزع على كل قطاع قروض القطاع المالي ،تعاوني ،مختلط ،خاص شركات ، جمعيات ، افراد العالم الخارجي

مبالغ متحققة لسنة سابقة وحالية ونسبة التغييرات وتعتمد التغيرات على المتحقق في الفتره السابقة والارصدة المدورة نهاية السنة الحالية والتغيرات التي متوقع ان تحدث في فترة الموازنة

- الموازنة التخطيطية للائتمان النقدي

تتضمن الائتمانات النقدية الممنوحة الى زبائن المصرف تشمل القروض الممنوحة / الحسابات المدينة /الخصم وشراء الاوراق التجارية / التسليفات المتنوعة للسنة القادمة والمبالغ المتحققة في السنة السابقة والحالية من خلال الارصدة المتوقع تدويرها (سنة اعداد الموازنة) والمحطط نسبة التغيير في السنة القادمة موزعة حسب القطاعات .

– الموازنة التخطيطية للائتمان التعهدي

تحديد انواع الائتمان التعهدي التي تمنح للزبائن بالسنة القادمة باعتبارها التزام على المصرف بالاعتماد على المبالغ المتحققة للفترة الحالية والسابقة ونسبة التغيير والارصدة من المتوقع ان تحدث في السنة القادمة

ثانياً : موازنات تخطيطية مشتركة بين المصارف وشركات التأمين:

– موازنة تخطيطية للإيرادات الاستثمارية

تقدير لأنواع الايرادات الاسنثمارية المتوقعة في السنة القادمة وتشمل(الاستثمارات العقارية ، الاستثمارات المالية الداخلية ، الاستثمارات المالية الخارجية) للمصارف وشركات التامين بالاعتماد عل البيانات المبالغ المتحققة بالسنة السابقة وللسنة الحالية والمخططة للسنة القادمة ونسبة التغيير

– الموازنة التخطيطية للمصروفات الادارية

تقدير جميع المصاريف الادارية الرواتب وأجور العاملين المستلزمات سلعية خدمية الاندثارات مصروفات تحويلية من المتوقع حدوثها السنة القادمة(سنة الموازنة) والسنة السابقة والحالية بالاضافة الى نسبة التغيير وتتحدد تقديرات الموازنة على اساس الانشطة المخططة للمصارف .

– الموازنة التخطيطية للنفقات الاستثمارية

تقدير نوع النفقات االاستثمارية(الاستثمارات العقارية ، الاستثمارات المالية طويلة الاجل الاستثمارات المالية قصيرة الاجل المتوقعة خلال السنة القادمة)

– الموازنة التخطيطية للنفقات الراسمالية

موازنة تقديرية للكلف الكلية وما يُتوقع صرفه في السنة القادمة لشراء موجودات ثابتة او تصنيعها داخليا لدى المصارف وشركات التامين .

– الموازنة النقدية التخطيطية

وتكون على اساس سنوي بالنسبة للمصارف من الممكن توزيعها على اساس فصلي حسب متطلبات ادارتها

النظام المحاسبي الموحد للمصارف واقتراح بعض التعديلات

بالنظر لظهور الخدمات المصرفية الحديثة والانفتاح الاقتصادي لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار تطوير النظام المحاسبي الموحد واقتراح بعض الحسابات بما ينسجم مع التطورات وتطبيقها ولتحقيق الافصاح المحاسبي وبما يتفق مع الاسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الدولية تم اقتراح الحسابات الاتية :

رقم الدليل اسم الحساب

1293 التأجير التمويلي:

يمثل هذا الحساب المبالغ المدفوعة (دفعات مسددة) من قيمة الموجودات المؤجرة على اساس العقد بين المؤجر والمستأجر باعتماد رقم دليل 1293 حساب التاجير التمويلي بدلاً من الشراء بالرجوع الى ارقام الدليل المحاسبي

129 انفاق استثماري

1291 دفعات مقدمة

1292 اعتمادات مستندية لموجودات ثابتة

154 استثمارات مستندية معززة ائتمانيا

يتضمن هذا الحساب استثمارات لمجموعة من الديون المضمونة كموجودات توجد بدين ومعززة بائتمان لعرضه على المواطنين في شكل اوراق مالية لتوفير السيولة النقدية وتقليل المخاطر ادناه رقم الدليل واسم الحساب:

رقم الدليل اسم الحساب

1541 الاستثمارات المستندية الخاصة بالديون قصيرة الاجل

1542 الاستثمارات المستندية للديون متوسطة الاجل

1543 الاستثمارات المستندية الخاصة للديون طويلة الاجل

155 استثمارات الادخارات الصغيرة

يشمل الحساب صناديق الاستثمار بهدف اعادة استثمار الادخارات الصغيرة

156 استثمارات وحدات الثقة

تعد استثمارات مدخرات يتم جمعها من الجمهور باعتبارها خدمات غير ايداعية من خلال الاستعانة باشخاص مستثمرين متخصصين في مجال الاستثمار لتوظيفها في اوراق مالية

نلاحظ ارقام الدليل المحاسي المثبتة بالدليل والموضحة ادناه :

15 الاستثمارات

151 استثمارات عقارية

152 استثمارات مالية طويلة الاجل 153 استثمارات ماليه قصيرة الاجل

2523 ادخار استثماري

يمثل الحساب محفظة للمدخرات الصغيرة تجمع فيها الحجم الاكبر من الاموال الخاصة بالودائع والمدخرات من جهة ومن جهة اخرى جذب صغار المستثمرين ويعتبر وسيلة في تقليل مخاطر الاستثمار .

2535 ودائع البطاقة

يعد هذا الحساب بمثابة حسابات جارية لارصدة فعلية لدى المصارف لمقابلة المسحوبات المتوقعة وهي اداة وفاء .

اما الحسابات الظاهرة في الدليل المحاسبي الموحد للمصارف

253 حسابات الودائع لاجل وحين الطلب

2531 الودائع الثابتة وباخذار

2532 الودائع الوقتية

2533 الودائع الثابتة بالعملات الاجنبية

2534 ودائع جارية بالعملات الاجنبية

المعايير الدولية والحسابات المقترحة

بالنظر لحاجة مستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمصارف إلى معلومات موثقة ودقيقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات والقابلة للمقارنة لتقييم اداء المصارف والمركز المالي (الميزانية العمومية) بالاضافة الى حاجة المستخدمين الى فهم الاجراءات المتبعة بالانشطة المصرفية على الرغم من قدرة خضوع القطاع المصرفي الى الرقابة والاشراف من قبل الجهات الحكومية إن الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمصارف يجب أن يتصف بالشمولية بالدرجة الكافية لمقابلة حاجة مستخدمي المعلومات 39 المحاسبية والاخذ بنظر الاعتبار القدرة على ايفاء الالتزامات المالية من قبل إدارة المصرف وكما يلي :

المعيار المحاسبي الدولي رقم 39

يقوم هذا المعيار بتحديد البيانات المالية للموجودات والمطلوبات وقياسها والافصاح عنها على المصارف ان تفصح عنها في ميزانيتها العمومية وتشمل كافة حقوقها والتزاماتها المالية في قائمة المركز المالي كما هي عليه في 12/31 وقد تضمنت المعايير لاربعة مجموعات تخص الموجودات الماليه وكما يلي :

أ – قروض وذمم مدينة خاصة بأعمال المصرف الاعتيادية

ب– استثمارات الاحتفاظ بها لغاية تاريخ ألاستحقاق

ج– موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة والبيع

د –الموجودات المالية المحتفظ بها لاغراض البيع

الافصاح من قبل المصرف لمتطلبات معايير الموجودات المالية عن القيمة العادلة للمجاميع الأربعة اعلاه بالاضافة الى الافصاح عن المعايير المحاسبية بقائمة المركز المالي عن الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات الاتية:

الموجودات:

– نقد وارصدة لدى البنك المركزي

–اذونات الخزانة والسندات الاخرى

– اوراق مالية حكومية وغير حكومية

– موجودات مودعة لدى بنوك اخرى

– استثمارات في سوق ا لاوراق المالية

– قروض وسلف ممنوحة الى الزبائن

المطلوبات:

الودائع من البنوك الاخرى

مبالغ مستحقة الدفع لمودعين ، شهادة الايداع

سندات والالتزامات المثبتة بالأوراق المالية ، اموال مقترضة اخرى.

الايرادات و المعيار المحاسبي الدولي رقم (18)

المعالجة المحاسبية عن إيرادات معينة من الخدمات المصرفية وكما يلي

أ – بيع السلع وانجاز الخدمات المصرفية

ب– استخدام غيرموجودات المصرف

المنشات الاستثماريه ومعيار المحاسبة الدولي رقم(40)

هدف المنشات الاستثمارية وصف المعالجات المحاسبية للممتلكات الاستثمارية والافصاح عنها والاتزام بتطبيق هذا يستند المعيار على قياس الممتلكات الاستثمارية والافصاح عنها في البيانات المالية للمستأجر حسب عقد ايجار تمويلي

وكذلك ينطبسق المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) على جميع عقود الايجار التي تخول احد طرفي العقد الحق في استعمال موجود يمتلكه الطرف الاخر مما يستدعي تصنيفه الى :

أ– عقد الايجار التمويلي في الحالات الاتية:–

1-عند انتهاء فترة العقد تحويل ملكية الموجود الى المستأجر

2- من نصوص العقد حق اختياري للمستأجر شراء الموجود بسعر اقل من القيمة العادله

3- القيمة الحالية في تاريخ الايجار تعد الحد الادنى لدفعات الايجارو مساوية تقريبا للقيمة العادلة للموجود .

ب- عقد الايجار التشغيلي

هذا العقد لا يستوفي المعايير الواردة بعقد التأجير التمويلي

الافصاح عند اعداد الميزانية العمومية وفقا للمعايير الدولية

اعداد الميزانية العمومية وفق المعايير الدولية على المصارف العراقية تطبيق مجموعة من القواعد الاتية :-

1-الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات وفقا للمعايير الدوليه لاعداد التقارير المالية

2-الغاء الاعتراف ببنود الموجودات والمطلوبات اذا لم تجيز معايير اعداد التقارير المالية الدولية الاعتراف بها

3- الموجودات (الحقوق) في الميزانية تسجل محاسبيا في حالة حصول المصرف على حقوق مستقبلية وامكانية قياس قيمة او تكلفة الموجود بطريقه موثوق منها

4- المطلوبات(الالتزامات) في الميزانية وبالامكان قياس مبلغ الالتزام وتسجيل البيانات المالية بطريقة موضوعية في الميزانية العمومية

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- على الرغم من ان قانون المصارف نص على ضرورة اعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وجود بعض المصارف العراقية لم تقم باعداد بياناتها المالية وفق ذلك بسبب عدم تطوير النظام المحاسبي بما يتلائم والمتطلبات الدولية لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الاجنبي

2- عدم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات المالية والمحاسبية الدولية بما يؤثر على المصداقية الخاصة بالبيانات المالية المقدمة الى مستخدميها والافصاح عنها للمصارف لاعتمادها على مجموعة من الاسس والمبادىء والاسس بالضرورة الالتزام بها عند اجراء المعالجات القبدية واعداد القوائم المالية عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية

3 – تطوير النظام المحاسبي يجعل من الصعوبة المقارنة بين القوائم المالية الحالية مع السابقة وتقويم الاداء

4 – لعدم قدرة ملاكات المصارف العراقية على مواكبة التطورات في المعايير الدولية بسبب الظروف التي يمر بها العراق بالاضافة الى عدم اهتمام المصارف في تطوير قدرات ملاكاتها

5 – بالنظر للانتشار والتوسع الكبير للمصارف حدث تغيير في سياساتها المالية عند تقديم الخدمات المصرفية للزبائن

التوصيات:

1- تحديث الخدمات المصرفية بما يتناسب مع حاجات السوق ومواكبة التطورات في المصارف العالمية من خلال تطوير الموارد البشرية العاملة

2- جعل الخدمات المصرفية ترتبط بالتطور في سوق المعلومات والاتصالات وخلق البيئة التحفيزية والتشجيعية وذلك يساعد استكشاف فرص تسويقية متاحة لزيادة الحصة السوقية من الخدمات المصرفية

3- دراسة لواقع المنشات المصرفية التي تطبق النظام المحاسبي الحالي وتأهيل الانظمة الفرعية المرتبطة به بما يمكنها من مواكبة التطور في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وضمان التطبيق الصحيح للمعايير

4- قيام البنك المركزي العراقي بوضع التشريعات و الاجراءات التي تتعلق بتطوير النظام مع وضع البرامج لتنظيم العمل المصرفي بما يساعد المختصين والاكاديميين

5- بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المصارف على التحكم بمختلف نشاطاتها وتكوين حساب ضمن الاستثمارات لاظهار الجزء المستثمر وتطوير الخدمات التقليدية وادخال التكنلوجيا الحديثة واستحداث خدمات جديدة وحسابات مقترحة

المصادر:

[1] يحيى ، زياد هاشم، الحبيطي، د .قاسم محسن، " نظم المعلومات المحاسبية " الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل،2002.

[2] زياد عبد الكريم القاضي و د .محمد خليل أبو زلطة (تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية) الطبعة الأولى 2010 ، مكتبة المجتمع الغربي للنشر والتوزيع.

[3] عبد الله خالد امين (العمليات المصرفيه) الطبعه الخامسه دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن 2004.

[4] ألشمري صادق راشد (إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى 2001 دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان.

[5] البديري ، حسين جميل ، البنوك مدخل اداري ومحاسبي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ،2002

[6] فائزه ابراهيم محمود الغبان ، د. ثائر صبري محمود الغبان (النظم المحاسبية المتخصصة) الطبعة الثانية 2009 مكتبة الذاكره .

[7] السيد علي عبد المنعم ، العيسى نزار سعد الدين (النقود والمصارف والاسواق المالية) الطبعة الاولى 2004.

[8] ميرزا ، عباس علي ، وآخرون ، المعايير الدولية لاعداد القوائم التقارير المالية ، المطابع المركزية ، عمان ، الاردن . 2001.

[9] د /عبد الهادي النجار ،بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية ،الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية الجزء الاول الجديد في تقنيات المصارف منشورات الحلبي بيروت 2002.